البعد العسكري والأمني في العلاقات الروسية الإيرانية بعد العام 2011

ا.د قاسم محمد عبيد[*] الباحث حسين مهدي هاشم[**]

تشير طبيعة العلاقات الروسية الايرانية تاريخيا، على ان هناك علاقات امتدت بين التفاهم والتعاون والتنافس والصراع، وتفاعلت انماط هذه العلاقة في ظل متغيرات اقليمية ودولية غاية في التعقيد ابتداءً من العام 1979، حيث حدثت متغيرات عديدة اثرت بشكل مباشر على نمط وطبيعة العلاقات الروسية الايرانية، وهي قيام الجمهورية الاسلامية في ايران، والتدخل العسكري السوفيتي في افغانستان، واندلا ع الحرب العراقية الايرانية، والظهور القوي لايران في معادلة الصراع العربي– الاسرائيلي.

وسط هذه التطورات والمتغيرات شهدت العلاقات الروسية الايرانية تطورات لاتقل اهمية بين ماهو تقارب وما هو تنافس وصراع، اضافة الى ذلك سعت الدولتان بعد نهاية الحرب الباردة وما تلاها من احداث كانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية الى استحداث نمط تقاربي في العلاقات الروسية الايرانية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وقد كان هذا النمط يؤسس لمستوى من التعاون

[*] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[**] المفوضية العليا لحقوق الانسان..

المستقبلي في القضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك سواء بمنطقة اسيا الوسطى وبحر قزوين او في منطقة الشرق الاوسط.

وبعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى السلطة عام 2000، شكل هذا الوصول نمط جديد في التفكير الاستراتيجي الروسي بهدف اعادة بناء الدولة واكتساب مناطق مناورة استراتيجية يؤسس عليها في استعادة القوة الروسية، ولهذا اعاد الروس تقييم للمحيط الجيوستراتيجي الروسي وعلاقاتهم بدول الجوار وعلى رأسها ايران، وقد رافق اعادة التقييم متغيرات اقليمية شكلت عوامل تقارب وتعاون خاصة بعد الاحتلال الامريكي لافغانستان عام 2001 ، والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وازمة البرنامج النووي الايراني، وهو ماخلق تحديا استراتيجيا للامن القومي الروسي والايراني، غير إن مرحلة مابعد عام 2011 تعد الاكثر تفاهما وتعاونا حتى باتت توصف العلاقات الروسية الايرانية بالتحالف الاستراتيجي وان لم تبلغ العلاقات هذه المستويات، ويمكن وصفها بالتقارب الاستراتيجي المصلحي نتيجة للظروف الداخلية والاقليمية المحيطة بروسيا وايران، ومن هنا ستحاول الدراسة البحث العلاقات الروسية الايرانية ببعدها العسكري والامني.

اولا: مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها (ما هو اثر البعد العسكري والأمني في طبيعة ومستوى العلاقات الروسية الإيرانية بعد العام 2011).

ثانياً: فرضية الدراسة

شهدت العلاقات الروسية الإيرانية بعد العام 2011 تقاربا وتفاهما في مستويات متعددة وابعاد مختلفة، تباينت ما بين التعاون العسكري والأمني والتفاهم السياسي، وبما يحفظ مصالح كلا الدولتين ،فإيران تسعى للتقارب مع روسيا

لتدعيم مكانتها ونفوذها الإقليمي، اما روسيا ترى ان ايران شريكا أساسيا في حسم القضايا والأزمات الإقليمية والدولية .

ثالثا: مناهج الدراسة

لقد كان عماد هذه الدراسة على منهجين اعتمد عليها الباحث للوصول الى غايته، المنهج الأول هو المنهج الوصفي التحليلي للتوصل الى نتائج اقرب الى الصحة حول مضمون البحث. اما المنهج الثاني هو المنهج ألاستشرافي للوقوف على مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية.

رابعا: هيكلية الدراسة

لقد تناولت الدراسة علاقة روسيا بإيران بعد 2011 ببعدها العسكري والامني، وانتظمت الدراسة في خمسة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة وعلى الشكل الأتي المحور الأول خصص للبحث في التعاون العسكري في الازمة السورية والمحور الثاني تطرق الى تطوير قدرات ايران العسكرية اما المحور الثالث حلل التعاون الروسي الايراني في البرنامج النووي الإيراني والمحور الرابع ناقشنا فيه مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية بين روسيا وايران اما المحور الخامس اشتشرفنا فيه مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية وينتهي البحث بخاتمة وهي عبارة عن خلاصة للدراسة، وما توصل اليه الباحث من نتائج.

The military and security dimension in Russian-Iranian relations After the year 2011

After the arrival of Russian President Vladimir Putin to power in 2000, this approach formed a new pattern of Russian strategic thinking aimed at rebuilding the state and acquire strategic maneuvering areas based on the restoration of Russian power, so the Russians re-evaluation of the Russian geostrategic relations and their relations with neighboring countries led by Iran, Reappraisal Regional variables have been factors of convergence and cooperation especially after the US occupation of Afghanistan in 2001, the US occupation of Iraq in 2003 and the crisis of

the Iranian nuclear program, Which creates a strategic challenge to the national security of Russia and Iran, but the post-2011 period is the most understanding and cooperation until it describes the relations between Russia and Iran strategic alliance and if relations did not reach these levels and can be described as strategic convergence of interests due to the internal and regional circumstances surrounding Russia and Iran, The study will try to examine Russia-Iran relations with its military and security dimension.

اولاً: التعاون العسكري في الازمة السورية

كان لموقف روسيا من احداث سورية الدور الأساسي في رفع مرتبة ما جرى هناك إلى ما يشبه الحرب العالمية الباردة بين الشرق والغرب، ودخلت احداث هذا البلد إلى المساومات بين الدول الكبرى، واعادت خلط الأوراق في الاستراتيجية الروسية حيث اعادت ترتيب أولوياتها، بضرورة العودة إلى المنطقة بناءاً على سياسة روسية في الخروج من حالة (الخنق)، التي تمارسها امريكا وحلفائها ازاءها، وهي تعرف جيدا ان ما يتم تبنيه ضدها وصل إلى حالة لا يمكن السكوت عنها او القبول بها مما دفعها إلى اجراء تعديلات جوهرية على استراتيجيتها سواء في الشرق الأوسط او في العالم، وبهذا دخلت الازمة السورية، مسار التجاذبات والمساومات والانقسامات بين الدول الكبرى، بما فيها روسيا ومما زاد من تعقيد الازمة السورية بين الأطراف المتصارعة[1]. حيث تعد روسيا الارهاب السبب الرئيس من وراء دعمها للنظام السوري وترى ان سقوط نظام (الأسد) على يد الجماعات الارهابية سيؤدي إلى حصول فراغ في السلطة، ومن المحتمل ان تستولي تلك الجماعات التي تعتبرها روسيا معادية لها على السلطة في سورية ، لذا ترى روسيا ان بقاء النظام السوري يعد نفوذاً جيوستراتيجي لها حتى لو كان النظام ضعيفاً، وانها ستبقى حاضرة في حال تحول الازمة إلى اقتتال اهلي، عبر استعمالها خطاب حماية الاقليات في سورية[2].

ان للبحر الأبيض المتوسط أهمية جيوبولوتيكية في حسابات روسيا الاتحادية كونه يعد بوابة اوربا والبحر الأسود، والصراع الدولي على البحر المتوسط يعتبر احد

عوامل التمسك الروسي بسورية منذ العهد السوفيتي[3]، لهذا قامت روسيا بتأجير قاعدة طرطوس البحرية في سبعينات القرن الماضي من سورية خلال حكم الرئيس الراحل حافظ اسد بموجب اتفاق تم بينهما، ويمكن ان نلحظ بان روسيا كان لديها العديد من القواعد البحرية في كل من مصر واثيوبيا وفيتنام الا انه لم يبقى منها سوى قاعدة طرطوس لذلك الامر يضفي عليها أهمية استراتيجية بالنسبة للبحرية الروسية الموجودة في البحر المتوسط[4]، كما ان هذه القاعدة تعتبر القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ المتوسط، وهي موجودة وفقا لاتفاقية بين البلدين، حيث ان استمرارها كلف روسيا اعفاء سورية من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006 إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات في اللاذقية، كما تعد قاعدة طرطوس قاعدة لوجستية تتبع لقاعدة سيفاستوبول التي تعتبر القاعدة الرئيسية لاسطول البحر الأسود الروسي[5]، وتعتبر حركة السفن التجارية هي الحركة الغالبة على الميناء وقد استقبل الميناء عام 2008 ما يقدر بحوالي 2776 سفينة تجارية من البضائع كما ان الميناء يوفر بعض الاعمال الحيوية لدعم السفن الحربية الروسية وصيانتها[6]. لذلك تبوئت سورية مكانة جيوبولوتيكية خالصة في الاستراتيجية الروسية وتعد مكانا مهما لتحقيق مصلحة روسيا وامنها القومي، فضلا على اعتبارها موطئ قدم على شواطئ المتوسط يتيح لاسطولها البحري المرابط في قاعدة سيفاستوبول منفذا من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط[7]، ولذلك تعزز التقارب بشكل كبير بين الطرفين بعد توصل الطرفين الروسي والسوري في تشرين الثاني 2011 إلى تطابق في الأهداف الرئيسية في مواجهة امريكا وحلف الناتو لمنع تدخلهما في سورية والحفاظ على المصالح الروسية في سورية[8]. لذلك اتخذت روسيا الاتحادية قرارها الاستراتيجي بالدفاع عن النظام السياسي السوري، معتبرة إياه ركيزة أساسية من وجودها الإقليمي وحلقة رئيسية في تفاعلاتها بالمنطقة، كونه يمثل امتدادا جغرافيا لتحالفها الممتد من ايران حتى جنوب لبنان مرورا بالعراق.

اما ايران ومنذ اندلاع الازمة في سورية تحركت لتقديم الدعم المباشر للنظام في سورية، حيث اقتضت المصلحة الإيرانية التدخل وبقوة إلى جانب الحليف السوري ، وذلك للدفاع على مصالحها الاستراتيجية، حيث قدمت الدعم للنظام السوري بكل الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية المتاحة[9]، ودعمت سورية بالوسائل التكنولوجية والاسلحة وامدادها بالمدربين العسكريين وتقديم المشورة والمعلومات السرية، وبذلك تكون ايران قد تبنت موقفاً واضحاً في الازمة السورية[10]. او مما تجدر الإشارة إليه، ان الموقف الايراني من الازمة السورية لم يكن مفاجئا بسبب طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، إذ ادركت ايران ان اضعاف او تغير النظام السوري سوف يترك تداعيات سلبية عليها[11]. طالما بدت سورية البوابة الجيوسياسية للوجود الايراني في المنطقة[12] وقد اصبح التحالف بين البلدين الإيراني والسوري، أكثر رسمية عن طريق التوقيع على معاهدة دفاع مشترك متبادل في العام 2006، والذي تم تجديدة في العام 2008، وهي المعاهدة التي تنص على ان أي عدوان على احدهم يعد اعتداء على الاخر، ومن ثم يتلقى المساعدات العسكرية تلقائياً[13]. فقد اعلن وزير الدفاع الايراني (أحمد وحيدي) عن استعداد ايران لتقديم المساعدات المالية والعسكرية والمشورة والتدريب للجانب السوري ومن جانبها سعت الحكومة الايرانية إلى بقاء رئيس النظام السوري على رأس السلطة بوصفه حليفها الاستراتيجي الاول في المنطقة[14]، وهمزة الوصل مع الحلفاء الاخرين في فلسطين ولبنان، وقد عبرت وزارة الخارجية الإيرانية في اكثر من تصريح لها عن ان الاحداث في سورية تأتي في اطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد إسرائيل[15]، وقد صرح مستشار المرشد الاعلى للشؤون الخارجية (علي اكبر ولايتي) بقوله "ان انتصار الرئيس السوري بشار (الأسد) يعد انتصاراً لايران" وعد الرئيس الراحل لمجمع تشخيص مصلحة النظام (هاشمي رفسنجاني) بتصريح له لصحيفة الحياة (وقوف ايران إلى جانب سورية في خندق واحد لمواجهة الضغوط الامريكية و الاسرائيلية)[16].

فايران ترى ان الاستراتيجية الامريكية تقوم على احتواء ايران ومنعها من تنفيذ سياستها بسورية وتقليل نفوذها، وقد وصف يحيى صفوي القائد العام السابق لفيلق الحرس الثوري والمستشار العسكري للمرشد الأعلى بانها ساحة معركة يحارب فيها الاتراك والعرب ضد (الأسد) بالنيابة عن إسرائيل وامريكا، وقد اكد مسؤولون اخرون على ان السماح بسقوط (الأسد) من شأنه ان يشجع واشنطن واسرائيل على مهاجمة المنشأت النووية الإيرانية، فقد شهد الصراع في سورية انقسام دولي وإقليمي حول ما يجري من أحدا انها ستجعل التهديد العسكري ضد برنامجها النووي اكثر واقعية، ولذلك السبب يرى القادة الإيرانيون ان لديهم مصلحة حيوية في هزيمة المعارضة السورية، وسوف يكسبهم نفوذاً في مفاوضاته النووية مع الغرب، وترى ايران ان تدخل الغرب في سورية سوف يغير قواعد اللعبة[17]، إذ يقف المجتمع الدولي الغربي واغلب الدول العربية مع المعارضة السورية، وفي الجانب الاخر وقفت روسيا وايران إلى جانب نظام الحكم في سورية، من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل روسيا والصين في مجلس الامن التي تدين النظام السوري[18] .

وتشير نواظم المشهد الحالي إلى ان البيئة الأخصب لصناعة العنف وتنوع دفعاته كانت في سورية، من خلال المشروع الأمريكي الدولي لدعم المعارضة والجيش الحر وكان سيناريو تعظيم امر الجماعات المسلحة تلك خطأ فادحا ارتكبته امريكا وحليفاتها، او ان كان ضمنياً تحت مسمى الحرب بالنيابة وذلك للضغط على ايران وحزب الله وسورية والقسم الأكبر من الحكومة العراقية التي بدت إلى حد قريب تقترب في مصالحها تجاه روسيا،والمراد هو تقويض المد الروسي–الإيراني من خلال خلق مناطق فوضى ضاغطة على الأصدقاء والاتباع لإيران وروسيا[19]، إذ يرى الروس ان سورية هي مفتاح المنطقة وليس العراق، والتغيير الجيوسياسي لم يتحقق في الشرق الأوسط عبر بغداد، كما يتوقع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) فهذا التغيير يحصل فقط عبر البوابة الدمشقية، وهذه الاعتبارات قد تكون خلف ظنون

موسكو بان القضية السورية هي فرصته الوحيدة لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا[20].

وقد زاد من صورة الانقسام الدولي حول ما يجري في سورية تباعد الدول الإقليمية المؤثرة حول الملف ذاته في ذات الوقت فدخلت تركيا والمملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج العربي ومصر وليبيا بقوة في مساندة المعارضين[21]. فمنذ اندلاع شرارة الأزمة وقفت تركيا موقف المعارض بشدة إلى نظام الرئيس (بشار الأسد)، ودعمت المعارضة السورية، ووصل الأمر إلى قيام تركيا بدعوة الناتو لنشر صواريخ باتريوت على حدودها[22]. وخصوصاً بعد ان تحركت الجامعة العربية بوتيرة متسارعة فيما يتعلق بالاحداث السورية وقد ادانت النظام وعلقت عضويته في مجلس الجامعة، ومنعته من حضور قمة بغداد واطلقت مبادرة للحل في تشرين الأول /2011 ترتكز على رحيل (الأسد) وتسليم السلطة مؤقتا لنائبه فاروق الشرع وارسلت مراقبين إلى سورية لمراقبة خروقات وقف اطلاق النار حصل هذا دون التشاور من قبل الجامعة العربية مع موسكو[23]. وهذا الصراع الحاد للقوى الدولية حول ما يجري في سورية، اضفى على الازمة ابعادا دولية، والاعتبار الاخر الذي ربما اثر على تفاقم الصراع الدولي حول سورية يتجسد في المعلومات التي اشارت إلى وقوع سورية فوق مستنقع كبير جداً، يحتوي على كميات هائلة من النفط والغاز.

من هذه الاعتبارات المنوه عنها أعلاه، يمكن استنتاج الدوافع التي تقف خلف الموقف الروسي المتشدد اتجاه ما يجري في سورية. وقد اعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية: ان مصير الوضع في سورية سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد. وبالتالي فان الرؤى الدولية حول الاحداث السورية، ترى ان التغيير في هذا البلد هو تغيير للخارطة الجيوسياسية وليس تغييراً للنظام فقط.[24] اما المسألة الكبرى التي لا يمكن تجاهل تأثيرها على الموقف الروسي، فهي المصالح المالية، والعقود التجارية فأن سورية تعتبر سوق أساسي لصادرات الأسلحة الروسية، وشريك اقتصادي لا سيما

في المشاريع الاستثمارية، حيث للشركات الروسية عقود واسعة لانشاء المصانع والبنى التحتية في سورية، وايران تسدد جزء من المستحقات السورية للخزينة الروسية، كما اعلن عنها سابقاً. والموقف الروسي اتجاة سورية ربما له الأثر وراء العقود التي وقعها رئيس الوزراء العراقي في موسكو، ومنها صفقة الأسلحة الذي قيمتها 4,2 مليار دولار وذلك لتعاطف الحكومة العراقية مع ايران والنظام السوري[25].

وقبل ان تبادر الجامعة العربية بالاتصال بروسيا والتشاور معها فيما يتعلق بالاحداث العاصفة في سورية، سافر وزير خارجية ايران علي اكبر صالحي إلى موسكو في شهر اب/2011 وتم عقد صفقات تجارية كبيرة مع الجانب الروسي، إذ صرح بعد لقائه سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي بان التطورات في سورية فتحت صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية جراء رفض موسكو تسليم طهران صفقة الأسلحة المضادة للطائرات (أس–300) التزاماً بالعقوبات التي فرضها مجلس الامن على ايران في حزيران 2010، مما لا شك فيه بان صفقة تم الاتفاق عليها بين البلدين فيما يتعلق بتنسيق مواقفهما بالنسبة لسورية الذي تعتبر مهمة لكلا الدولتين وقد دفعت ايران ثمنا مسبقا لوقوف القيادة الروسية ضد تغيير الرئيس بشار (الأسد)، والدفاع عنه في المحافل الدولية، خصوصاً في مجلس الامن[26].

ان جيوسياسية الموقع الجغرافي لسورية والذي يعد منطقة نفوذ لروسيا، فمن المؤكد ان تسعى روسيا لحماية مناطق نفوذها والدفاع عن الوضع القائم فيها، والوقوف ضد التهديدات في تلك المناطق، وتتمثل المصالح الروسية الرئيسية في سورية هي ليست مصالح مادية فقط، بل مصالح استراتيجية كبرى من أهمها تأكيد حضورها في الشرق الأوسط والحفاظ على نفوذها في المشرق العربي[27]. فكان الاهتمام الروسي بالحراك الشعبي في سورية وليبيا اكثر من غيره ولعل السبب يعود إلى حجم المصالح الروسية في هذين البلدين[28]، اذ ترى روسيا في سورية حليفا عربيا لها لا سيما بعد سقوط حليفتها ليبيا، فضلاً عن الادراك الروسي بان سورية هي مفتاح النفوذ الروسي

في المنطقة العربية، وان هناك مؤامرة تحاك ضدها، وان الاعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة هي التي تؤدي بالنظام السوري للرد على تلك الاعمال. فضلا عن ذلك فان روسيا تعطي أهمية خاصة لعلاقتها مع النظام السوري، وترفض تكرار النموذج الليبي في سورية تفاديا لانتشار الإرهاب والفوضى التي سيخلفها التدخل العسكري في سورية على المنطقة[29] الان في الحقيقة ما حدث في سورية لا يقتصر على مجرد انتفاضة من المعارضة بوجه النظام، بل ان الوضع في سورية أوضح مدى التنافس الدولي والإقليمي، وفي الحقيقة ان روسيا لا تريد التنازل عن سورية مهما كلف الامر لان التنازل يعني خسارة اخر معاقل العظمة السوفيتية في الشرق الأوسط، لذلك ترى روسيا ان موقفها مما يحدث في سورية مبني على العامل الاقتصادي والعامل الجيوبوليكي.

فمجمل هذه المصالح لا تستطيع روسيا التخلي عنها بسهولة، وذلك لاعتقادها بان من سيخلف الرئيس السوري بشار (الأسد) لن يوفر إلى روسيا ما توفره سورية اليوم لذا تعاملت مع الازمة السورية بطرق مختلفة، الادراك القيادة الروسية ان سقوط النظام في سورية بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم في المنطقة. وفي اطار الدعم الروسي للنظام السوري، اكدت روسيا رفضها باستمرار اعمال العنف، وحاولت تسعى جاهدة إلى القوى الإقليمية والدولية لضرورة إيقاف تسليح المعارضة السورية، وأبدت دعمها لمبادرة المبعوث الاممي الراحل (كوفي عنان)، كما حظر مؤتمر جنيف الأول في 30 حزيران عام 2012، والذي صدر عنه مجموعة قرارات تتعلق بالازمة السورية، وأبدت رفضها كل العقوبات الدولية المفروضة من مجلس الامن على سورية.[30] وساعدت سورية في تفادي ضربة أمريكية محتملة في عام 2013، وذلك من خلال إعلانها عن مبادرة وضع الأسلحة الكيمياوية السورية تحت رقابة دولية وتدميرها، وجاءت هذه المبادرة على اثر اتهام امريكا للنظام السوري باستخدام أسلحة كيمياوية ضد المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية في ريف دمشق[31]. ومن خلال معارضتها للتدخل

العسكري ومن اجل تعزيز الدور الروسي الداعم للنظام السوري، اتخذت روسيا مجموعة إجراءات استراتيجية من اجل ردع الدول الغربية التي تفكر بالتدخل العسكري الخارجي في سورية، وتمثلت هذه الإجراءات في ارسال وحدات من الاسطول البحري الروسي إلى الموانئ السورية[32]، او اجراء مناورات عسكرية في عام 2013 قبالة الشواطئ السورية في البحر الأبيض المتوسط .وايضا هناك مسالة مهمة كان لها الأثر الأكبر في دعم النظام السوري، وهي التحشيد الروسي لفرض الإرادة السياسية في مجلس الامن، ضد أي مشروع قرار يدين النظام السوري، فاستخدمت روسيا إلى جانب الصين حق النقض الفيتو عدة مرات منذ اندلا ع الازمة السورية عام 2011 وهي كالاتي:

أولا: استخدمت الفيتو في 4 تشرين الثاني عام 2011 بالضد من مشروع قرار تقدمت به الدول الاوربية وحضي بموافقة امريكا يتضمن ادانة النظام السوري لأرتكابة اعمال عنف ضد المتظاهرين.

ثانيا: استخدمت الفيتو في 4 شباط عام 2012ضد مشروع قرار عربي حضي بدعم امريكي اوربي يتضمن تبني خطة العمل العربي للانتقال السياسي في سورية على اثر ما اقره مجلس وزراء خارجية العرب في 22 كانون الثاني عام 2012 الذي اقر فيه انهاء اعمال العنف و المظاهر المسلحة، و نقل السلطة إلى نائب الرئيس و اجراء انخابات حرة ديمقراطية.

ثالثا: استخدمت الفيتو في 18 تموز عام 2014 ضد مشروع قرار تقدمة به الدول الاوربية لفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري اذا لم يكن ملتزما بمقررات خطة (كوفي عنان).

رابعا: استخدمت الفيتو في 23 أيار عام 2014 ضد مشروع قرار يتضمن إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، إذ ان روسيا و الصين اعتبرتا

الاعمال التي ترتكب في سورية لا ترقى إلى مستوى الإحالة للمحكمة الجنائية.

لذلك نرى ان روسيا خلال فترة الازمة السورية كانت تدعو إلى توحيد الجهود الدولية من اجل ضمان التسوية السياسية، كما انها ايدت القرار 2024 الذي صدر بالاجماع في 14 نيسان عام 2012 الذي تضمن نشر مراقبين دوليين في سورية للاشراف على وقف اطلاق النار.

ونتيجة لفشل جميع التسويات الدولية لأنهاء الازمة السورية والتي تمثلت في مؤتمري (جنيف 1 وجنيف 2) واجتماعات (الاستانه وسوتشي) للسلام في سورية، وبعد تزايد احتمالات سقوط النظام السوري قامت الحكومة الروسية في 30 أيلول عام 2015، بارسال وحدات مقاتلة من الجيش الروسي إلى الأراضي السورية يقدر عددها اكثر من 50 طائرة و مروحية بحسب وزارة الدفاع الروسية لاجل مساعدة القوات السورية في قتالها ضد تنظيم داعش الارهابي والجماعات المسلحة للحفاض على النظام و استعادة الأراضي التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية[33].

مجمل القول ان التدخل الروسي المباشر في الازمة السورية، نقل ملف التسوية السورية من الاطار الإقليمي إلى الاطار الدولي، مما ادي إلى احتكام ونزوع كل القوى الإقليمية لقواعد اللعبة بين امريكا وروسيا، اذ بموجب التدخل العسكري الروسي استعادة الحكومة السورية الكثير من أراضيها المسيطر عليها من قبل تنظيم داعش الارهابي والجماعات المسلحة، وضمن لها مساحة واسعة للمناورة، والحفاظ على مكانتها في المفاوضات الدولية والذي حال دون إقامة منطقة عازلة في سورية،ا لذلك أدى التدخل الروسي في الازمة السورية إلى الاطار الدولي و تقويض بعض القوى الإقليمية، ووضع تحدياً حقيقياً امام الشروط الامريكية المطالبة برحيل (الأسد).

ثانياً: تطوير قدرات ايران العسكرية

وصلت مبيعات السلاح الروسي لإيران خلال الأعوام (1991–1994) اربعة مليارات دولار في مجال التكنولوجيا العسكرية[34]، وازدادت العلاقات الاستراتيجة الروسية– الإيرانية بعد اقدام الولايات المتحدة الامريكية على احتلال أفغانستان والعراق[35].

يعد التعاون في المجالات العسكرية والتقنية من المجالات المهمة التي شهدها التعاون بين البلدين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهكذا أصبحت قضية نقل التكنولوجية النووية وإمداد ايران بالسلاح مصلحة حيوية مزدوجة، فمن جهة تزيد من اعتماد ايران على روسيا ولاسيما في هذا المجال مما يحول دون قيام ايران بأية توجهات ولاسيما في اسيا الوسطى تضر بمصلحة روسيا في هذه المنطقة[36]،اكما حاولت روسيا الاستفادة من وجود دول معادية للحلف الأطلسي لتكون اقطابه الاولى في انشاء حلف في المنطقة العربية، كسورية والعراق وليبيا و فلسطين وأي دولة منزعجة من النفوذ الأمريكي وترفض الانجرار وراء المعسكر الغربي[37] إذ تمثل كل من ايران وسورية اللتان تقعان غرب اسيا أهمية كبيرة لروسيا، فمن وجهة نظر روسية فأنها تعدهما ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من الحدود الروسية[38]، كما تعتبر الازمة السورية عام 2011 من القضايا الساخنة التي جمعت بين روسيا وايران وأسهمت في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، التنعكس إيجاباً على القضايا المحورية الإيرانية مثل التسليح العسكري المتطور والبرنامج النووي الإيراني حيث حرصت ايران على تامين موقف روسي قوي داخل مجلس الامن وداخل مجموعة (5+1) كما حاولت التزود بأحدث التكنولوجيا العسكرية الذي تحصل عليها من روسيا وعلى الرغم من كل ما حققته ايران من تقدم في الصناعات العسكرية الا انها تركز على الصواريخ الروسية المتطورة،او تحاول توضيف ما تحصل عليه من صفقات في تحقيق تفوق في

مجالات الدفاع الجوي تحسبا لوقوع أي عدوان امريكي او إسرائيلي، وتحديث وتطوير الصناعة العسكرية الإيرانية و تبادل الخبرات والتدريب[39].

سعت ايران سواء في زمن الشاه او بعد قيام الثورة الإسلامية لأنشاء قدرات محلية لتصنيع وتجهيز القوات المسلحة الإيرانية، من اجل تامين مصادر التسليح بعيدا عن تحكم الأطراف الخارجية، حيث وفرت القاعدة الصناعية والخبرة التقنية التي تم انشائها في اثناء الحرب وبعدها، يمكن الاعتماد عليها لغرض تطوير قدرة التصنيع العسكرية بكفاءة جيدة لغرض الاكتفاء الذاتي[40]، وقد نجحت ايران في انتاج العديد من الأسلحة منها المركبات العسكرية والصواريخ المضادة للدبابات والسفن،اوالمدفعية الثقيلة والصواريخ الباليستية بمديات مختلفة، وطائرات بدون طيار، والسفن البحرية، والصواريخ بعيدة المدى، واستطاعت أيضا انتاج الجيل الثاني والثالث من الدبابات الإيرانية (ذو الفقار)، لتصبح بذلك ثالث دولة منتجة لدبابات القتال الرئيسة في الشرق الأوسط بعد مصر وإسرائيل، كما انتجت المروحيات القتالية (شاباوز 2–75) و(2061) الطائرة المقاتلة (ازارخش) وهي نسخة مطورة عن الطائرة الامريكية الفانتوم (ف–4) واخرى مشابهه للطائرة (ف–18)[41] وفي مطلع العام 2000 انتجت ايران الالكترونيات الذكية، لتتمكن من امتلاك تكنولوجيا متطورة في مجال الأسلحة الذكية، وفي هذا الصدد اكد الجنرال علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني ان ايران أصبحت قوة قادرة على تزويد معظم الأسلحة التي تنتجها بوحدات تجعلها تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وقاذفات (راجمات) الصواريخ وادخلتها الخدمة مثل قاذفة فجر من عيار 240ملم وفجر (5) عيار 333ملم، وهي صواريخ ذات مدى جيد وبرأس حربي كبير، وانتجت قاذفة (راجمة) صواريخ (هاديا) تطلق 40 صاروخا من عيار 122ملم في 20 ثانية يصل مداه إلى 20,4كيلومتر وانتجت أنواعا اخرى من الأسلحة تحت اسم نور اراش وهي نسخة معدلة من الصواريخ

الصينية والروسية من عيار 122ملم[42]. فضلا عن المدفع فجر 27 بمواصفات عالية ويمكن التحكم به عن بعد، ما يجعلها واحدة من عدد قليل من الدول تمتلك هذا النوع من التقنية. حيث استطاعت ايران ان تنتج نماذج من صواريخ (سكود بي) و(سكود سي) عن طريق الهندسة العكسية، واستطاعت ايران ان تطور صاروخ (شهاب 3) الذي يبلغ مداه 1300 كم، هذا وقد اعلن الحرس الثوري عن دخول تشكيلات من منظومة (شهاب 3) إلى الخدمة الفعلية وتستطيع هذه الصواريخ من ضرب اهداف داخل إسرائيل، وكذلك استهداف القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة، وبسبب من تراكم الخبرة التكنولوجية وحل الكثير من معضلات التحكم والوقود ووزن الراس الحربي، اسعت ايران لاستبدال الرؤوس الحربية للصواريخ المنتجة والداخلة في الخدمة، فضلا عن ادخال تقنيات حديثة لتقليل مدى الخطأ في صاروخ (شهاب 3)، أعلنت عن تطوير (شهاب 4) ليبلغ مداه 2000 كم وهو نسخة من الصاروخ الروسي (اس اس 4)[43].

وكذلك قامت ايران بتعزيز اسطولها البحري بزوارق الهجوم السريعة المسلحة بالصواريخ المضادة للسفن ، كما ان القوى البحرية اجرت تجربة ناجحة لصاروخ تحت الماء يتمتع بسرعة فائقة تصل إلى 100 متر بالثانية ولديه القدرة على تشويش رادارات الأعداء واجهزت كشف الاجسام تحت الماء، وفي عام 2010 أعلنت ايران عن تصنيع فرقاطات مسلحة بأنظمة صواريخ (بيان ، وجوشن، ودورفش) كما دشنت فرقاطات متعددة المهام اطلق عليها اسم جمران مزودة بصواريخ بحر البعيدة المدى تزن 1400 طن وسرعتها 30 عقدة في الساعة ومجهزة برادارات حديثة وقدرات حربية، مع توافر مهبط للمروحيات وتمتلك ايران اكثر من 471 طائرة مختلفة المنشأ، روسية وامريكية وصينية من بينها 137 طائرة مقاتلة و 119 طائرة هجومية وجزء منها 115 طائرة نقلها

النظام العراقي السابق إلى ايران قبل الهجوم الأمريكي عام 1991 وتحتوي على أنواع متطورة وهي طائرات تتمتع بزمن طيران ومدى كبير نوعيا[44]، وبالرغم من العقوبات المتشددة المفروضة على ايران ولذلك اعترضت روسيا على فرض عقوبات شاملة او ما اسمته بالعقوبات المفتوحة، فروسيا وافقت على فرض عقوبات ولكن فقط على تصدير التكنولوجيا والمواد والخدمات المتصلة بتخصيب اليورانيوم، وقد اضمحلت هذه المعارضة عند لقاء بين الرئيس الروسي (فلادمير بوتين) ورئيس الولايات المتحدة الامريكية (جورج دبليو بوش) عام 2005، عندما امر الرئيسان في كلا البلدين بالتنسيق بين انشطتهما للعقوبات ضد ايران، اوعد بعض المسؤولين الإيرانيين ان هذه الخطوة بمثابة خيانة لإيران في نظير الدعم الأمريكي لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، في حين ان محللون روس يقولون مسلك ايران المضاد للدبلوماسية هو المسؤول جزئيا عن مثل هكذا تطورات[45] ورغم ذلك استطاعت من اطلاق اول صاروخ إلى الفضاء حمل اسم (كاووش)[46]، وكذلك قامت بجهود كبيرة لتطوير صواريخ البالستية التي عدتها جزء محوريا من عملية إعادة بناء القوة العسكرية معتمدة في ذلك على اصدقائها وحلفائها مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية وتشير الدراسات العسكرية إلى ان ايران تقوم حاليا بإنتاج اكثر من (80%) من أسلحتها الثقيلة اذ تمتلك ايران على اكبر ترسانة للصواريخ البالستية في منطقة الشرق الأوسط مع ما يقارب 1000 صاروخ والتي تتراوح ما بين 150 إلى اكثر من 3000 كم، فضلاً عن ادخال منظومة (اس–300) الروسية للدفاع الجوي.

وتعد ايران واحدة من اكبر المستوردين للأسلحة الروسية منذ أواخر الثمانينات و ذلك في سياق عملية التحديث العسكري الواسعة التي قامت بها ايران منذ ذلك الحين ولحد الان، لأجل تعويض الخسائر الفادحة التي تكبدتها في حربها مع العراق[47]، اذ اعتبرت ايران احد الشركاء المهمين لروسيا في مجال

صناعة السلاح التي يبدو انها اجتازت المرحلة الانتقالية الصعبة للخصخصة، فمشتريات ايران من الأجهزة العسكرية الروسية تخطت ارقام كبيرة تعد بمليارات الدولارات وذلك من خلال توقيع اتفاقيات بخصوص صفقات الأسلحة وذلك لتمكين ايران من الدفاع عن مواقعها النووية في وجه أي هجوم محتمل[48] .

ثالثا: الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني.

على الرغم من ان بدايات البرنامج النووي الإيراني تعود إلى عام 1974 اذ تعاقدت ايران مع فرنسا في مساعدتها في عمليات تركيز اليورانيوم ومع المانيا حيث اتفقت مع شركة سيمنس على انشاء مفاعلين نوويين بمدينة (بوشهر)[49]. الا ان الأنشطة النووية الإيرانية بدأت بعد الحرب العراقية الإيرانية، اوان من الدوافع التي أدت إلى سعي ايران إلى تطوير البرنامج النووي الإيراني للحصول على التكنولوجية النووية وجعلت من الخيار النووي حلماً إيرانياً منذ اكثر من أربعة عقود حيث استحوذ البرنامج النووي الإيراني ولا يزال على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة،اويمكن تصنيف الدوافع التي أدت لتطوير هذا البرنامج النووي إلى ثلاثة أنواع، وهي دوافع اقتصادية دوافع عسكرية ودوافع سياسية واستراتيجية، اما فيما يتعلق بالدوافع العسكرية تسعى ايران لحماية امنها القومي والحد من التمدد الأمريكي اتجاه ايران او التدخل لتغيير نظام ايران السياسي، فكان المسعى الإيراني من حيازة السلاح النووي هو لغرض توظيف التكنولوجيا النووية وذلك لردع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل عن التفكير في استهداف ايران اما بالنسبة الدوافع السياسية والتي تشكلت بعد العقوبات الامريكية المفروضة على ايران فهي تهدف إلى المضي قدما في تطوير برنامجها النووي من اجل تخفيف وتيرة المطالبات الداخلية بتغيير وتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية بالحريات العامة، وفي الوقت نفسه تكمن الدوافع الاستراتيجية في القول بان امتلاك التكنلوجيا سوف يكون من

العوامل المساعدة في تحقيق طموحات ايران الاستراتيجية فايران تقع في بيئة إقليمية مضطربة جداً، فهي تقع بين اغنى منطقتين في العالم هما منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، خصوصاً وهناك تنافس دولي حميم لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على هاتين المنطقتين، وما لها من أهمية كبرى في الاستراتيجية العالمية الامريكية[50]، ولاجل تعزيز مكانتها الإقليمية في الخليج واسيا الوسطى في ظل تنافس إقليمي ودولي للسيطرة على ثروات هاتين المنطقتين من قبل الولايات المتحدة الامريكية[51].

اما روسيا تسعى لاستعادة دورها من خلال ايران التي تراها مهمة من حيث الموقع الاستراتيجي كما ان ايران تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر وتجد في روسيا الحليف الأنسب، ولالتقاء المصالح المشتركة في المنطقة وللقدرات العسكرية والتقنية التي تملكها روسيا وتحتاج اليها ايران للوصول لإستراتيجيتها المنشودة. وعلى الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الا انها تبقى تابعة او تقبع خلف علاقات السياسة الاستراتيجية، فهي رابطة تختلف عن معادلة علاقة ايران بالغرب التي تقبل تأثير العامل التجاري والاقتصادي على العامل السياسي. ونتيجة لذلك تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى تجريد روسيا من استخدام الملف النووي الإيراني ورقة للضغط عليها خصوصاً فيما يتعلق بسعيها لتنفيذ المشروع، فضعف الاقتصاد الروسي مقارنة مع امريكا قد يدفع إلى محاولة الالتفاف حول المشروع الأمريكي من خلال التعاون مع ايران، وهذا ما اوحت الية زيارة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي إلى روسيا والتي حملت رسالة فحواها ان القطيعة مع الولايات المتحدة الامريكية لم تعد تعني دفع ايران نحو العزلة، وان ايران قادرة على الحصول على أصدقاء وشركاء بين الدول الكبرى في العالم[52]، وعلى هذا الأساس تحاول روسيا من خلال تقاربها مع ايران كسر طوق

العزلة التي تحاول امريكا فرضه عليها ذلك وان روسيا تجد في ايران وسيلة من خلالها خلق موطىء قدم وتاكيد لوجودها في منطقة اسيا الوسطى وقوقاز[53] .

ان الموقف الروسي من برنامج ايران النووي اصبح يواجه صعوبات كبيرة، خصوصاً بعدما أصرت ايران على تطوير برنامجها النووي ورفضها مقترح روسيا القائم على نقل عمليات التخصيب إلى روسيا وهذا الامر اعتبرته ايران بغير المقبول لانه يمس سيادتها[54]. اوهذا الامر دفع الولايات المتحدة الامريكية استغلال ثغرة التوتر بين الطرفين، فسعت من خلال الضغط الذي تمارسه على الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ايران، للاستدلال بتقارير الوكالة التي تثبت عدم تعاون ايران واخذت بتزويد مفتشي الوكالة بالمعلومات المهمة عن البرنامج النووي الإيراني، اضافة إلى مطالبة امريكا الوكالة الدولية باتباع نظام تفتيش حازم، كون ايران حاولت إخفاء المعلومات عن برنامجها النووي[55]، ونتيجة لذلك رفعت الولايات المتحدة الامريكية عدة تقارير لوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤكد فيها فشل ايران في الإيفاء بالتزاماتها الدولية، بموجب اتفاق الضمانات و هذا ما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لترحيل ملف ايران النووي لمجلس الامن[56]، وجاء الرد الروسي موافقا على إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الامن، الذي منح لإيران مدة شهر واحد لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم لتفادي العقوبات الدولية، الا ان ايران أبدت عدم انصياعها لقرار مجلس الامن، وبسبب ذلك تم فرض ثلاث مجموعات من العقوبات الدولية على ايران، الأولى كانت بموجب القرار 1737 في عام 2006، و الذي امهل ايران مدة شهرين لتتخلى عن جميع أنشطتها النووية والثانية بموجب القرار 1747 في عام 2007، حيث اصدرت الوكالة تقرير تؤكد فيه استمرار ايران بتخصيب اليورانيوم، والثالثة كانت حسب القرار 1803 في عام 2008، اذ لم تستجيب ايران لعرض دول مجموعة (5+ 1)، والتي كان هدفها إيقاف ايران تخصيبها لليورانيوم مقابل تعاون هذه الدول

معها في برنامجها النووي و في عام 2010 صدر القرار رقم 1929، لرفض ايران لمقترح حول تخصيب اليورانيوم في الخارج، حيث ايدت روسيا هذا القرار و على اثر ذلك فرض مجلس الامن عقوبات على ايران للمرة الرابعة منذ العام 2006، مما دفع بإيران بأن تتخلى عن فكرة تخصيب اليورانيوم[57]. لقد أدت هذه العقوبات إلى خفض العديد من الدول وارداتها من النفط الإيراني مع وقف العديد من الدول تعاملاتها مع المؤسسات المالية الإيرانية ما أدى إلى تكبد الاقتصاد الإيراني خسائر كبيرة من جراء العقوبات الأممية والامريكية ما أدى إلى فقدان العملة الإيرانية قيمتها، وخفضت من انتاج النفط الإيراني[58]، وبموجب هذه العقوبات أضحت ايران معزولة دولياً وإقليمياً، لدرجة انها صارت غير قادرة على تحمل تكلفة العقبات الاقتصادية الداخلية، ما دفعها إلى الموافقة على اتفاق جنيف الابتدائي مع دول مجموعة (5+1) في تشرين الثاني عام 2013، الذي ينص على التزام ايران بخفض أنشطتها في تخصيب اليورانيوم بنسبة(5%) وإبطال اليورانيوم المخصب بنسبة (20%) وعدم إضافة أجهزة الطرد المركزي في المنشئات النووية الإيرانية، وتعليق أنشطة مفاعل اراك الذي تعمل بالمياه الثقيلة مع ضمان وصول المفتشين اوفي المقابل تلتزم دول مجموعة (5+1) عبئ رفع العقوبات المفروضة على ايران، ورفع الحضر عن الصادرات والواردات الإيرانية وكذلك تلتزم دول مجموعة (5+1) بتسهيل ارجاع الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج التي تقدر بأربعة مليارات دولار مع عدم فرض عقوبات جديدة على ايران طوال الستة اشهر المقبلة بدئا من 20 كانون الثاني من عام 2014 في موعد سريان الاتفاق[59]. وهذا ما انتجته الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني في اطار خطة العمل المشتركة التي وقعت عليها ايران ودول مجموعة (5+1) في 14 تموز عام 2015، وبحسب هذا الاتفاق وافق مجلس الامن في تموز عام 2015 بالإجماع على مشروع القرار 2231 الذي تقدمت به

الولايات المتحدة الامريكية للمصادقة على خطة العمل التي تم الاتفاق عليها بين ايران ومجموعة (5+1) الذي نص على انهاء العمل بأحكام قرارات مجلس الامن السابقة بخصوص النووي الإيراني بدئا من يوم 18 تشرين الأول عام 2015 وقت اعتماد خطة العمل المشتركة و لغاية دخولها حيز النفاذ بعد 90 يوم من إقرارها من قبل مجلس الامن بواسطة قراره المرقم 2231 [60].

اذ تتضح الغاية الروسية من توظيفها البرنامج النووي الإيراني والدفاع عنه ودعم تعاونها النووي مع ايران، كل ذلك من اجل الضغط على الولايات المتحدة الامريكية واجبارها على العدول عن نشر الدروع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم[61].

ذلك ترى الولايات المتحدة الامريكية ان محطة (بوشهر) تنطوي على خطر الانتشار النووي، وذلك جزئيا بسبب دور روسيا في توفير الوقود النووي لها،اواستعادته بعد استنفاده،اوفي المقابل فان إتمام مشروع محطة (بوشهر) كان له الأثر الرئيس الذي اخذ يشق طريقه في مقاربة روسيا الخاصة بالسجال الدولي حول برنامج ايران النووي[62].

رابعا: التعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية.

يعتبر ملف مكافحة الإرهاب من الملفات المهمة التي تتطلب التعاون الوثيق بين جميع دول العالم، ،افروسيا ترى ان داعش الارهابي لا يهدد سورية والعراق فحسب بل يهدد المنطقة ككل،اوخاصة روسيا بوصفها دولة مهمة وشريك اقليمي فعال في المنطقة، خاصة بعد اعلان التنظيم استهدافه لروسيا، ويزداد الامر سوءا بسبب هجرة اعداد كبيرة من تنظيم داعش الارهابي للاستقرار في الاراضي الافغانية المجاورة نسبياً لروسيا والمهددة بلا شك لأمنها القومي، ومن هنا كان ولابد ان تبدأ روسيا في اتخاذ اجراءات مضادة لمكافحة الارهاب، لذا وجب عليها محاربته في عقر داره، حيث كانت سورية هي الدولة التي نشا

فيها هذا التنظيم وانتشر بدوره إلى البلاد المجاورة[63]. إذ بدأت روسيا بالتصدي لداعش الارهابي منذ ظهوره في 2011 الا ان المكافحة العسكرية جاءت متاخرة في سبتمبر 2015 ، وكانت روسيا لديها عدة ثوابت لم تتغير إلى الآن روسيا تؤمن بأهمية دورها في مكافحة الارهاب الممثل في داعش الارهابي لان روسيا مهددة في اي لحظة بامتداد الخطر اليها لانها شريك حيوي في المنطقة[64]،إذ رصدت اجهزة الامن الروسية زيادة في اعداد المنضمين الروس إلى تنظيم داعش الارهابي فكان لابد ان تكافح روسيا ذلك التنظيم الارهابي خاصة بعد ان قام بالتهديد اكثر من مرة بان روسيا عدوا للتنظيم و انه يستهدفها امنيا، ومن هنا كان لابد ان تبدأ روسيا في اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة في مكافحة ذلك التنظيم الارهابي ولعل اهم تلك الاجراءات كان محاربة التنظيم في الداخل السوري، وتزامن توجيه روسيا ضربات عسكرية إلى داعش الارهابي في سورية وتكوين تحالف بينها وبين الجانب الإيراني مع تكوين تحالف جوى بقيادة الولايات المتحدة،اوجهت روسيا أولى ضرباتها العسكرية إلى داعش الارهابي في سورية في خطوة جريئة منها لمعاونة نظام (الأسد) و دعمه، ولعل هذا هو سبب الدعم المطلق الذى تقدمه روسيا إلى النظام السوري، حيث ترى روسيا ان اى ضعف يصيب النظام يعنى سيطرة داعش الارهابي على كل سورية ومن ثم انتشار الفكر الداعشي الارهابي حتى يصل إلى حدود روسيا خاصة بعد نجاح داعش الارهابي فى تجنيد المئات من الروس إلى تنظيم داعش الارهابي، وهذا هو السبب الذى يبرر به الجانب الروسي دوما التدخل العسكري الذى قامت به في سورية[65] وتسعى روسيا للتعاون مع الدول التي شهدت ازمات امنية مثل سورية والعراق، وذلك عبر تنسيق الجهد الامني بينها وبين ايران، إذ تم تشكيل مركزاً معلوماتياً لمكافحة الارهاب، تشترك فيه كل من روسيا والعراق وسورية وايران، إذ يقوم المركز بجمع المعلومات الامنية وتحليلها ومن ثم تقديمها إلى الجهات

المختصة بمكافحة الارهاب في تلك الدول، وتكون رئاسة المركز دورية بينهما ولمدة ثلاثة اشهر، والجدير بالذكر ان انشاء هذا المركز جاء بناءاً على مقترح قدمه الرئيس الروسي (بوتين) عام 2015 في اطار استراتيجية بلاده في مكافحة الارهاب الدولي الذي مصدره ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش الارهابي) بهدف زيادة التنسيق بغية محاربة الارهاب التكفيري بشكل أكبر تأثيراً[66].

أكدت ايران على أهمية التعاون في مكافحة الإرهاب مع روسيا، إذ تتعاون ايران مع روسيا بالكامل في المجال العسكري ومكافحة الارهاب في سورية، إذ اكدت روسيا أن التعاون العسكري التقني والتعاون في الاتصالات بين قوات الأمن وأجهزة المخابرات ومكافحة الإرهاب بين روسيا وايران يحظى باهتمام خاص في العلاقات الثنائية، كما تهتم قوات الأمن الروسية بتبادل المعلومات حول أفراد مرتبطين بالإرهاب في البلدين شدد الرئيس الروسي (بوتين) في حديث له أثناء لقاء مع نظيره الإيراني (احمدي نجاد) في شهر يونيو 2012، على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون، على ضرورة التعاون الروسي الإيراني في هذا المجال، عندما وصف (إيران بالشريك التقليدي القديم لورسيا)، كما أنه أعلن الرئيس (بوتين) بضرورة التصدي لجميع التنظيمات الارهابية ،كما وعبرت روسيا عن تعاونها مع ايران في مكافحة الإرهاب عقب زيارة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى طهران، وتعبيره عن اهتمام بلاده بالتعاون معها حول الوضع في سورية وأفغانستان، في سبتمبر 2014، وصف لافروف جمهورية إيران الإسلامية بأنها حليف طبيعي لروسيا، وذلك في سياق التصدي للتطرف الديني في منطقة الشرق الأوسط، وزيارة وزير الدفاع الروسي إلى طهران في الفترة من 19 إلى 21 يناير 2015، وتوقيعه لاتفاق مع الجانب الإيراني لتنظيم التعاون الروسي–الإيراني في عدد من المجالات، مثل تبادل المعلومات، والتدريب العسكري، والتعليم، والتنسيق في مكافحة الإرهاب[67].

كما اكدت روسيا على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات الأمنية بين روسيا وايران، إذ اكد امين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني ونظيره الروسي نيكولاي باتروشيف، خلال لقائهما في موسكو على ضرورة تنفيذ الإتفاقيات الامنية بين البلدين وكان هو اول اجتماع عقده أمناء مجالس الامن القومي للدول الاعضاء في الإئتلاف ضد الارهاب الحليفة لسورية الذي يضم روسيا وايران والعراق وسورية إذ اكدت روسيا على التعاون الجاري بين البلدين في حقل مكافحة الارهاب والتطرف وأكدا على ضرورة استمرار المشاورات المشتركة وتبادل المعلومات على مستوى الاجهزة الامنية والسياسية والعسكرية بهدف زيادة تأثير خطط التصدي للإرهاب في سورية والعراق وباقي المناطق التي تواجه أزمات أمنية في المنطقة وان الائتلاف ضد الارهاب هو مسار موثوق لإحلال الحوار محل الخيار العسكري والعنف إذ وصفت روسيا التعاون الوثيق والمؤثر بين ايران وروسيا على صعيد مكافحة الارهاب بالناجح جداً واعتبرها ضماناً للحد من التوتر وإعادة الاستقرار الراسخ إلى المنطقة[68]. وقد انطلقت الإستراتيجية الروسية لمكافحة الأرهاب في رؤيتها للأزمة السورية من منطلق ان الحفاظ على الاستقرار في المنطقة امر ضروري للنظام الدولي ومواجهة الارهاب الداخلي فيها، والحفاظ على الاقلية المسيحية في سورية[69]، وتعني خسارة سورية اغلاق منطقة الشرق الاوسط في وجه الروس عن اخرها. فتتمكن الولايات المتحدة الامريكية من التغلغل عبر تركيا إلى القوقاز الروسي وزعزعة الاستقرار فيها من خلال تشجيع حركات انفصالية تبدأ من الشيشيان وتنتهي في منغوليا وأعماق سيبيريا[70].

فقد تطابقت رؤى الطرفان روسيا وايران بشأن الإرهاب واتفقا على أنه يشكل خطراً لايمكن الاستسلام له ومكافحته تعد من أولويات الدولتين، فبالنسبة لروسيا تعمل على مكافحة الإرهاب بسبب الهواجس والمخاوف من انتشاره على أراضيها أو الانتقال إليها من الخارج خصوصاً وأن حوالي (15%)

من سكان روسيا هم من المسلميين الذين يخشى تحول أو تأثر قسم كبير منهم بالأفكار المتطرفة وترى روسيا ان الوجهة التي يمكن أن يتسلل منها الإرهاب إلى أراضيها هي اسيا الوسطى، وبهذا فإنها بحاجة إلى ايران للتنسيق معها لمكافحة الإرهاب القادم من هذه الدول، اما ايران فهي أيضا تتخوف من وصول الإرهاب إلى مشارفها، وتهديده لها، لذلك نشاهدها تدعم وتساند جميع الفصائل على اختلاف توجهاتها من اجل التصدي للتنظيمات الإرهابية، وهذا ما دفعها في بعض الأحيان للتدخل بصورة مباشرة، فعندما بدأ تنظيم داعش الارهابي باحتلال مناطق من محافظة ديالى اضطرت ايران للتدخل لمنع وصول هذه التنظيمات الإرهابية إلى حدودها الغربية مع هذه المحافظة، ومثل هذا الامر في مناطق اخرى، لاسيما وان فرص تمدد الإرهاب إلى الداخل الإيراني تعد ضعيفة، نظراً لصعوبة مقبولية التكوينات الاجتماعية والدينية لطروحات وسلوكيات التنظيم، الا في نطاق ضيق جداً، والحال نفسه ينطبق على حدودها مع أفغانستان لكون تنظيم القاعدة يستهدفه.

لهذا نجد ايران تعمل بكل الوسائل وتنشط في خارج حدودها وذلك من اجل درء الخطر من وصول الإرهاب اليها، حتى لا تكون في تماس مباشر معه، لهذا نراها تساند أي مجهود خارج حدودها من شانه اضعاف النشاط الإرهابي في المنطقة بمجملها، ومن جانب اخر فان ايران تعمل كل ما بوسعها على محاربة الإرهاب، لما ينطوي عليه ذلك من خلع مبررات التدخل الأجنبي وخاصة الأمريكي في المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب،اوعليه فان الرؤية الإيرانية ترى في مقاومة الإرهاب، مدخلا لتقويض جهد الولايات المتحدة وحلفائها ، في الضغط على محور المقاومة، وان اضعاف الدول الداعمة للارهاب في المنطقة، من شانه ان يخفف الضغط على سورية والعراق، ولذلك فان كلا الدولتين تمارس الضغط عبر الحلفاء على الاخرى، وهو تطبيق عملي للتنافس في

كل المجالات[71]. اما روسيا فتعتبر ان الجبهة السورية خطها الدفاعي الأول وتخوفها من عودة المقاتلين من سورية الى القوقاز وقد اكد هذا المعنى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كيسنجر) من ان بوتين يعتبر ان الإسلام المتشدد هو التهديد الأمني لبلاده[72].

بناءاً على ما تقدم يمكن القول أن الدولتان ادركتا جيداً الخطر المشترك الذي يهددهما، وأن مصلحتهما تحتم عليهما التقارب لا الابتعاد في مواجهة الإرهاب، أما فيما يتعلق بأبرز القضايا المشتركة ما بين موسكو وطهران، والتي تتطلب التنسيق فيما بينهما، فتتمثل في الوضع في العراق، وأفغانستان، والاستقرار في طاجكستان، ونشاط حلف الناتو في جنوب القوقاز (بصفة أساسية تعاون الناتو مع جورجيا وأذربيجان) وظهور قوى غير إقليمية في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، وعدم الاستقرار في القوقاز بوجه عام. ومن ثم، فكل من الدولتين قد يكون حليفاً مهماً ومفيداً للآخر في هذه القضايا، هذا علاوة على أن إيران كانت تنظر خلال العقود الأخيرة منذ الثورة للتعاون مع روسيا بأنه أحد الوسائل لخروجها من عزلتها إقليمياً ودولياً.

خامسا: مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية

على الرغم من التحول الكبير الذي حدث في روسيا عند تولي الرئيس الروسي (بوتين) السلطة خلفا للرئيس (يلسن) فقد حرصت القيادة الجديدة بالانفتاح على ايران وهذا يعني استكمال سياسة الانفتاح رغم التحديات التي حصلت في عهد الرئيس السابق (يلسن) من جراء الضغوط الامريكية، وفي المقابل اتخذت ايران السياسة ذاتها التي سارت عليها في عهد اية الله (الخميني) تجاه المعسكر الشرقي فقد ساعدت هذه العوامل بإزالة العقبات التي تقف في طريق العلاقات الثنائية بين البلدين وقد اخذت العلاقات تزداد في كافة المجالات بعد زيارة (بوتين) لطهران عام 2007 وقد صرح الرئيس الروسي بان

التعاون بين روسيا وايران اصبح عاملا ملحوظا يعين على توطيد دعائم الامن والاستقرار في المنطقة مثلما في العالم اجمع، وتتحاور روسيا وايران سياسيا تحاورا منتظما حول جملة من القضايا والتي تضم مسائل الحد من انتشار السلاح النووي ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والوضع في اسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفغانستان وجنوب القوقاز ومنطقة قزوين والعراق وتتعاون روسيا وايران تعاونا متبادل النفع في مجالات الاقتصاد والتجارة والعلوم والثقافة وغيرها من اجل مستقبل مثمر للبلدين[73].

ان تطور العلاقات بين موسكو–اوطهران سوف يستمر وذلك بسبب وجود مصالح مشتركة في الشرق الأوسط وكذلك الاستفادة من ثروات بحر قزوين، اذ تعتبر كل من روسيا وايران اقوى دولتين على ضفاف بحر قزوين اقتصادياً وعسكرياً، وحصول ايران على مستوى افضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية[74]. وكذلك لديهم مصالح في منطقة جنوب القوقاز واسيا الوسطى وعلية تحرص الدولتان على الاستمرار في نفوذهما في تلك المنطقة التي باتت موضع تنافس دول كثيرة[75]، وتتفق رؤى الدولتين في استمرار مواجهة الهيمنة الامريكية في المنطقة وتعمل كل منهما على الوقوف بوجه المحاولات الامريكية التي ترمي إلى تحجيم نفوذهما في المنطقة وعلية فان كل من روسيا وايران يتعرضان في أحيان كثيرة إلى اخطار مشتركة على امنهما، ولذا يشعران بضرورة دراسة الوضع الناشئ وتقييم الاخطار الانية والمحتملة مستقبلا التي قد تؤثر في سلامة علاقتهما ورسم سبل إزالة هذه الاخطار من خلال التنسيق المشترك بين البلدين، فضلا عن ذلك شكلت الازمة السورية التي اندلعت شرارتها في منتصف اذار 2011 دافعا اخر باتجاه تطور العلاقات الروسية الإيرانية بعد ان شهدت حالة من التراجع والفتور، خصوصاً بعد رفض روسيا تسليم ايران صفقة الأسلحة المضادة للطائرات (اس 300) التزاماً بالعقوبات

الدولية التي فرضها مجلس الامنعلى ايران في عام 2011 وقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اثناء لقائه وزير خارجية ايران السابق علي اكبر صالحي في موسكو 2011 قائلا ((ان التطورات الجارية في سورية وتسارع الاحداث في المنطقة فتحت صفحة جديدة لتقدم العلاقات الروسية الإيرانية))، ويذكر ان كل من روسيا وايران اكدتا منذ البداية، على ان الاحداث في سورية تعتبر من صميم الشؤون الداخلية وان تغيير النظام لابد ان يتم بإرادة سورية وليست خارجية، كما توافقت الرؤية الروسية الإيرانية في استمرار الدعم للنظام السوري ورفض تغييرة والدفاع عنه في المحافل الدولية وخصوصاً مجلس الامن ومن هنا يتضح ان علاقة البلدين ستستمر، خصوصاً في متغيراتها الإقليمية والدولية، وتشكل أهمية كبيرة ومؤثرة ليس فقط لأطراف هذه العلاقة، وانما إلى اطراف دولية اخرى ترتبط مصالحها بمصالح احدهما او كلاهما معا، مما يؤثر ذلك في طبيعة العلاقة القائمة بينهما نحو مزيد من التقدم، وتسعى كل من روسيا وايران إلى خلق حالة من الشراكة الاستيراتيجية بين الدولتين بما يخدم مصالحهما، لا سيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية من خلال التعاون في مجال النفط والتجارة والغاز، فضلا عن التعاون التكنولوجي في مجال التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجية المعلومات والتقنيات في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية[76].

من كل ماتقدم نلاحظ ان العلاقات الروسية الإيرانية اخذت هذا القدر من الأهمية لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول اجزائه إلى جمهوريات مستقلة، هذه التحديات باتت تشكل تهديدا حقيقيا على هيبة وكيان روسيا الاتحادية، لهذا فان التوجه الروسي نحو ايران في تلك المرحلة كان سيوفر لروسيا مكاسب مهمة منها[77]:

1- تخفيف حدة الاندفاع في تصدير الثورة الإسلامية إلى الجمهوريات الإسلامية المنفصلة من الاتحاد السوفيتي السابق وذلك لحاجتها إلى التكنولوجية الروسية.

2- ان علاقة روسيا مع ايران تجعلها لاعبا مهما في الحد من نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في منطقة اسيا الوسطى بشكل عام ومنطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط بشكل خاص.

3- حيث ان للعلاقات الروسية الإيرانية والتي تشكل أهمية ذاتية اذا جرد النظر فيها من أي طرفي محيطها الإقليمي او الدولي وهي علاقة تثير الكثير من التساؤلات بشانها وذلك بحكم المتغيرات الدولية تجاه الملف النووي الإيراني والدعم الروسي المتواصل لإيران في برنامجها النووي والتوغل سويا في القضية السورية.

ان روسيا تعد اليوم أهم شريك لإيران ففي المجال العسكري هناك علاقات قديمة بين الجانبين كما يمتلك البلدان احتياطات ضخمة من النفط والغاز وهناك مجال للتعاون بينهما على هذا الصعيد والنموذج على ذلك هو تشكل منظمة أوبك غازي (تضم الدول المصدرة للغاز) والتي تشكلت بإقتراح من ايران وتعاون روسيا[78].

وتعتبر روسيا ان ايران، برغم المشكلات الاقتصادية والعقوبات التي تتعرض لها مستورداً كبيراً للاسلحة الروسية وسوقاً للمفاعلات النووية يجلب إلى روسيا مورد مالي لاغنى عنه خاصة في الازمة الاقتصادية التي تعاني منها، كما ان روسيا تطمح من علاقتها المتميزة مع ايران إلى ممارسة أدوار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وهي منطقة حيوية سياسيا وعسكرياً، نظراً لان ايران قوية ومستقلة عن النفوذ الغربي ستمنع الولايات المتحدة الامريكية او تعرقل جهودها الرامية إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي وموارده النفطية

ومناطق النفوذ التي توجد لموسكو مصالح مهمة فيها[79]. وبالتالي فإن روسيا لا تنظر إلى إيران كتهديد ولكن كشريك وحليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي والدولي وان ايران تجد في روسيا مصدر امين للأسلحة المتطورة، وللتكنولوجيا المتقدمة[80]، خاصة بعد ان زادت ثقة إيران بروسيا وأضحت ترى فيها شريكا يمكن الاعتماد عليه عقب الانتهاء من محطة (بوشهر) وافتتاحها رسميا في سبتمبر 2011، الأمر الذي انعكس إيجاباً على روسيا وضمِنَ لها الاستمرارية في بناء مزيد من المحطات النووية مستقبلاً[81]، وهي كذلك حليف دبلوماسي مؤثر على الساحة الدولية، قد تكون ايران في امس الحاجة اليه بعد ان وضعها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في خانة الاستهداف وقد سبقه (جورج دبليو بوش) عندما اسماها بمحور الشر وتعتبر روسيا إيران بوابة مهمة لتعزيز دورها في الشرق الأوسط، وأي تقارب بين إيران والدول الغربية لن يصب في صالحها، كما أن إيران تدرك جيداً القلق الروسي تجاه هذه المسألة، لذا سعت لموازنة انفتاحها عبر زيادة التعاون مع موسكو في عدد من المجالات، خصوصاً الامنية والعسكرية منها وتهدف إيران من زيادة تعاونها مع روسيا إلى الاستفادة قدر الإمكان من الجانب الروسي لتحقيق تطور طموحاتها الإقليمية[82].

من خلال هذه الرؤى، نجد ان روسيا وايران على اعتاب مرحلة تعاون استراتيجي يطال قضايا مهمة وحساسة على كافة المستويات العسكرية والامنية والمعلوماتية والسياسية ولاقتصادية، ان مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية بعد الاتفاق النووي يرتكز على جملة من الفرص التي من شأنها ان تقوي التعاون بين البلدين في عدة مجالات في المستقبل وأيضا من جهة اخرى على مجموعة من التحديات التي قد تقيد نمو هذه العلاقات بين البلدين، وفي الواقع يعتمد التقارب بين روسيا وايران بشكل كبير على علاقتهما مستقبلا مع الولايات

المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي، وفي ما يلي نعرض فرص تطوير العلاقات الروسية الإيرانية :-

أولا: من الممكن ان موسكو ستستفيد من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري الذي حصلت علية في ايران،اخلال فترة العزلة التي مرت وتمر بها ايران، لبناء أواصر الشراكة بين البلدين وهي فرصة امام روسيا لتخفيف حدة العقوبات المتخذة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية بسبب الازمة الأوكرانية.

ثانيا: هذه الفرصة التي تتمثل بعدم وجود تحول سياسي واقتصادي بالشكل المقبول في علاقة الغرب مع ايران لحد الان ويعود هذا التردد من جانب القوى الكبرى، بسبب تخوفها حول مدى التزام حكومة ايران ببنود الاتفاق،اوهذا ما يمثل فرصة امام القادة الروس لترسيخ استثماراتهم في الداخل الإيراني، خصوصا بعد توقف الكثير من المشاريع بسبب الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الامريكية، كما دفعت العقوبات إلى تأجيل تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى[83].

ثالثا: الرغبة لدى ايران وروسيا في تطوير تجارة الأسلحة بينهما خصوصاً وان الأوضاع العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط غير مستقرة وما تؤول الية من مستقبل مجهول مما يحتم عليهما الاستمرار والتقدم في التعاون في المجالات العسكرية والأمنية للحد من تفاقم الأوضاع في المنطقة [84].

الخاتمة والاستنتاجات

شهدت العلاقات بين روسيا وايران تطور ملحوظ خاصة أن الروس كان لهم الدور الكبير في الصعود الملحوظ للقوة الإيرانية في مختلف المجالات وخصوصاً العسكرية والأمنية منها ومن خلال ماتقدم توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1- ان الخيار العسكري مع الملف النووي الإيراني على وفق الرؤية الأميركية يواجه برفض قاطع من قبل روسيا التي ترتبط مع ايران بعلاقات تعاون وثيقة وسوف يحرم روسيا من اهم شركائها في منطقة الشرق الأوسط، كذلك ان الواقع السياسي في طهران وواشنطن لن يتصاعد إلى مواجهة عسكرية لان الذهاب إلى الحرب ليس من مصلحة الدولتين، فالدبلوماسية مستمرة بينهم رغم التصعيد ألإعلامي.

2- هناك اتفاق روسي إيراني للعمل على حل الازمة السورية وان تبقى سوريا دولة موحدة، وان الاتفاق الغربي مع بعض الأنظمة العربية للإطاحة بنظام بشار (الأسد) لم يتحقق.

3- وفي الواقع يمكن الاستنتاج ان العلاقات بين ايران وروسيا مع الولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو مزيد من التعقيد وخصوصاً بعد تولى (ترامب) مقاليد السلطة في البيت الأبيض وخاصة بعد فرض عقوبات اقتصادية جديدة على ايران من قبل أمريكا، وبصفة عامة، يرى الباحث أن العلاقات الروسية– الإيرانية ذات أبعاد متعددة فهناك مجموعة من القضايا الإقليمية المشتركة ما بين البلدين. كما ان البلدين يعملان سوياً في مجال مكافحة الارهاب.

4- ان العلاقات الروسية – الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً هو من اجل الحفاظ على المصالح المشتركة بينهما فان ايران من خلال تدخلها في القضية السورية ودعمها عسكريا للحركات الموالية لها كحزب الله اللبناني والمنظمات الفلسطينية وبعض الحركات الموالية لها في العراق هو رسالة للطرف الأمريكي تثبيت فيها بان لها القدرة على تحريك هذه الجهات المقاومة لإلحاق الضرر بالمصالح الامريكية في المنطقة.

5- تعد روسيا حليفاً مهماً لإيران، إذ وقفت مرات عدة إلى جانبها في كثير من القضايا الدولية ولاسيما الملف النووي الايراني والأزمة ألسورية فكانت طرفاً خارجياً راعياً لوحدة المدرك الايراني حيال سوريا ولم تكتف روسيا بهذا، بل عمدت إلى دعم النظام السوري حليفها وحليف ايران ايضا.

6- من الصعب أن نتصور أن ايران قادرة على التحرك السياسي دون أن يكون ذلك التحرك متطابقا مع رؤية روسيا أو على أقل تقدير لا يتقاطع معها، كونها حليف أساسي إليها وغطاء شرعي في المحافل الدولية.

[1] – ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2013 ، ص 280.

[2] – عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 487.

[3] – سما إبراهيم لطيف ، الابعاد الاستراتيجية للتنافس الأمريكي الروسي تجاه سوريا بعد عام 2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد، 2017 ، ص 49.

[4] – مايسة محمد مدني ، التدخل الروسي في الازمة السورية ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،العدد 4، ، جامعة النيلين ، 2014 ، ص 213.

[5] – اياد بدري زيني ، الابعاد الاستراتيجية للموقف الروسي والصيني المشترك من الازمة السورية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(49) ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،2015 ،ص 41.

[6] – سما إبراهيم لطيف، مصدر سبق ذكره ، ص 50.

[7] – معن طلاع ، السياسة الروسية تجاه سورية منذ احداث الثورة ، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، 2015، ص 3.

[8] – نسرين جاويش ، الشرق الاوسط الاستبدادي ومرونة النظام في سورية وايران ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 194 ، مؤسسة الاهرام ،القاهرة ، المجلد 48، 2013، ص 95.

[9] – عبد الحميد العيد الموساوي ، قراءة في علاقات ايران الإقليمية والدولية ، ط 1 ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017، ص 271.

[10] – رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الايرانية تجاه التغيرات في العالم العربي ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، بغداد، 2014 ، ص 167.

[11] – ابتسام محمد العامري ،الدور الذي لعبته ايران في صياغة الترتيبات الامنية وموقفها من الثورات العربية ، ورقة بحثية ،سلسلة الملف السياسي،العدد 103، قسم الدراسات الاسيوية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، شباط 2012،ص 2.

[12] – سامح راشد، مراجعة السياسات الاقليمية في ظل مستجدات المنطقة،مجلة شؤون عربية ،العدد 152، تونس، 2012،ص 35.

[13] – عبد الحميد العيد الموساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 227.

[14] – رائد حسن زغير ، مصدر سبق ذكره ، ص 247.

[15] – ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الإيرانية، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،لبنان، 2015. ، ص 232.

[16] – نقلاً عن عبد علي كاظم المعموري ومها شكر محمود الطائي ، ايران والسعودية صراع النفوذ والمكانة، الطبعة الأولى ، دار روافد للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2017 ،ص 287

[17] – عبد الحميد العيد الموساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 290–291

[18] – عبد علي كاظم المعموري ومها شكر محمود الطائي، مصدر سبق ذكره ، ص– ص 212–213

[19] – كامل القيم ، استراتيجية التسويق الدعائي والإعلامي لتنظيم داعش الارهابي الإرهابي (رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية للتنظيم) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، العدد (1) ،2017، ص 71.

[20] – ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 290.

[21] – نقلا عن ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 303.

[22] – طلال عتريس ، التحالف الايراني ـ الروسي : ضفاف مفتوحة ، مجلة حمورابي ، العدد 11، مركز حمو رابي للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2014 ، ص 59.

[23] – ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 300.

[24] – جريدة النهار ، بيروت ، 26/ 6/ 2012 .

[25] – ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 304 .

[26] – ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص–ص 299–300.

[27] – محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية (الثورة السورية انموذجا) دراسات إقليمية ، العدد 31، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2013،ص 31.

[28] – زينب محمد خلف ، مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين 2016. ، ص 171.

[29] – بيداء محمود احمد ، السياسية الروسية تجاه المنطقة العربية من (2000–2012) ، بغداد ، بيت الحكمة ،2013، ص 62.

[30] – احمد دياب ، حوافز اقتصادية : مرحلة جديدة في العلاقات التركية – الروسية مجلة السياسة الدولية ، العدد 191، ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2013 ، ص 118.

[31] – أبو بكر الدسوقي ، الشرق الأوسط إلى اين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 194، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ،2013، ص 8.

[32] – احمد دياب ، مصدر سبق ذكره ،ص 119 .

[ ] استانه هي عاصمة كازخستان منذ عام 1998 والتي تعني باللغة الكازاخية العاصمة وتقع على نهر اشيم ، وكانت سابقا قاعدة عسكرية للجيش الروسي حيث شهدت الاستانة تسعة اجتماعات فيما يخص الازمة السورية خلال عام 2017 بين الأطراف المعنية في الصراع ، اما سوتشي هي مدينة تقع في إقليم كراستودار كراي في روسيا الاتحادية وهي تعتبر الان منتجعا روسيا يقع على ضفاف البحر الأسود والتي نقل مقر اجتماعات الاستانه اليها في محاولة من موسكو لاعطاء مدينة سوتشي مكانة دولية .

[33] – شمس الدين النقاز، بعد تدخل روسيا عسكريا هل ستصبح سورية أفغانستان جديدة في المنطقة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، متاح على الرابط الاتي:

http://rawabetcenter.com/

[34] – عمار عبد السادة قيطان، توظيف أزمات الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية(الازمة السورية 2011 – 2016 انوذجا)، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا ، 2016. ، ص 49 .

[35] – طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة ، ط 1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ،بيروت ،2012. ، ،ص 193 .

[36] – سعد حقي توفيق ، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد 27، 2003،ص–ص 93–94 .

[37] – سما إبراهيم لطيف ، مصدر سبق ذكرة ، 53 .

[38] – مايسة محمد مدني ، التدخل الروسي في الازمة السورية ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،العدد 4، 2014 ، ص 212 .

[39] – سما إبراهيم لطيف ، مصدر سبق ذكرة ، 53 .

[40] – عبد علي كاظم المعموري ومها شكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 302.

[41] – عبد الجليل زيد المرهون ، برامج التسلح في الخليج والجوار ، سلسلة أوراق الجزيرة ،العدد 25، مركز الجزيرة للدراسات ، ط 1 ،2012، ص 98.

[42] – عبد القادر محمد فهمي ، هيكل المنظومة العسكرية في ايران ، مجلة حوار العرب، العدد 3،مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ،2002،ص 21.

[43] – محمد علي احمد فؤاد ، اخبار وتحليلات استراتيجة في المنطقة والمحيط الهندي ، سلسلة دراسات وترجمة : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 6، جامعة بغداد ، بغداد ، 2000، ص 19.

[44] – عبد علي كاظم المعموري ومها شكر ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص 308–309.

[45] – طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره، ص 191.

[46] – محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في ايران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وزارة الثقافة، ط 1، القاهرة ،2012،ص 291.

[47] – احمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2007، ص 67.

[48] غسان علي العزمي، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط؟ دخول إسرائيل على خط العلاقات العربية– الروسية ينذر بالخطر، شؤون مشرقية، العدد 1، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008، ص 246–247.

[49]– تميم هاني خلاف ، القدرات النووية الإيرانية :المنظور الإقليمي والدولي ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 142)، مؤسسة الاهرام ،القاهرة ،2000، ص 151.

[50] – منعم صاحي العمار ، التسلح النووي الإيراني :نظرة استراتيجية في حيثياته ، أوراق استراتيجية ، العدد 29، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2000، ص 4.

[51]– محمد سالم الكواز ، البرنامج النووي الإيراني : النشأة –التطور – الدوافع ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 25، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2012،ص 247–248.

[52]– طارق محمد ذنون الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 185.

[53] – ينظر حنا عزو بهنام ، هل نجحت قمة بحر قزوين الثانية (قمة طهران) ، تحليلات استراتيجية ، العدد 28،مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2007، ص 8 .

[54] سعد الحمداني، العلاقات الروسية –الإيرانية 2003–2010، المجلة السياسية والدولية ، العدد 21، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية ، 2012، ص –ص 30–31.

[55] – بهاء عدنان السعبري ، ،الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11 أيلول عام 2001 ، ط 1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2012 ، ص 292.

[56] – محمد سالم الكواز ، موقف روسيا الاتحادية من تطورات الازمة الإيرانية ،2005–2008 ، دراسة تاريخية ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد 12 ، العدد 2، جامعة الموصل ، مركز دراسات الموصل 2012. ، ص 318 .

[57] مجموعة الخمسة + واحد التي تتابع المفاوضات بشان الملف النووي الإيراني تضم الدول الخمسة الدائمة في مجلس الامن الصين وفرنسا وامريكا وروسيا وبريطانيا ، إضافة إلى المانيا ، للمزيد راجع : ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 230.

[58] – محمد عبد الرحمن يونس ، ايران واشكالية العلاقة مع الغرب ، أوراق إقليمية ، العدد 33،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ،211، ص 2 .

[59] –محمود نجم، لاقتصاد الإيراني يحتاج سنوات لتعويض خسائر العقوبات.. والنفط أكبر العقبات، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13564، 2016.

[60] – سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية– الإيرانية الى اين، دراسات استراتيجية ، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد، 159،2010، ص 16.

[61] – ينظر وثيقة مجلس الامن المرقمة (S/RES/2231(2015 ، متاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط الاتي: http://www.un.org/ar/sc/2231/

[62] – باكينام الشرقاوي ،التوجه الإيراني نحو اسيا : الإمكانات والتحديات ، أوراق الشرق الأوسط ، (العدد 36)، المركز القومي لدراسات الشلرق الأوسط ، القاهرة ،2007، ص 205.

[63] – عبدالجليل زيد المرهون ، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ، الطبعة الأولى 2011. ، ص– ص 40– 41.

[64] شيماء سمير عزت محمود، الموقف الروسي تجاه مكافحة الارهاب "دراسة حالة: تنظيم داعش الارهابي" (2011 – 2016) المركز الديمقراطى العربى: متاح على الرابط

http://democraticac.de/?p=34319

[65] – نورهان الشيخ ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط : هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 203), مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2016 .

[66] – شيماء سمير عزت محمود، مصدر سبق ذكره .

[67] – قناة روسيا اليوم في 26–9–2015.

[68] ┐–الشراكة اليقظة: مسارات التحول في العلاقات الروسية– الإيرانية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، متاح على الموقع:

http://rawabetcenter.com/archives/8129

[69] – شمخاني ونظيره الروسي يؤكدان على تنفيذ الإتفاقيات الامنية بين البلدين، موقع الوفاق : متاح على الرابط http://www.al–vefagh.com/News/194375.html

[70] - CHATHAM HOUSE، Syria and Its Neighbors: Regional Dimensions of the conflict ، Norwegian Peace building Resource Center، 12 February 2014 ، p.9

[71] – جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية الابعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، ط 2 ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2012، ص 209.

[72] – عبد علي كاظم المعموري ومها شكر محمود الطائي، مصدر سبق ذكره ، ص– ص 176– 177.

[73] – إبراهيم حردان مطر ، الدور الروسي في الازمة السورية الدوافع والمحددات ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 37، كلية القانون والعلوم السياسية ، بغداد ، 2014 ، ص 562 .

[74] – سليم كاطع علي ، العلاقات الروسية الإيرانية: الواقع والمستقبل، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الثاني، المركز الديمقراطي العربي، 2018. ، ص 106 .

[75] – مغاوري شلبي، أوبك ومستقبل امن الطاقة، مجلة الساسة الدولية ، العدد (164) ، المجلد 41 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ،2006. ، ص 75.

[76] – سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره ، ص 109.

[77] – لازم لفته المالكي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى ،مركز الدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة،2000، ص 12.

[78] – سليم كاطع علي ، مصدر سبق ذكره ، ص– ص 110 –111.

[79] – سعدالله زارعي: العلاقات الايرانية الروسية تؤسس لعلاقات إستراتيجية مستقبلا في المنطقة، متاح على الرابط:
http://alwaght.com/ar/News

[80] – فهد مزبان خزار الخزار ، العلاقات الإيرانية – الروسية التطورات الراهنة وافاق المستقبل ، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، العدد(8–9) ، 2008 ، ص 51.

[80] – العلاقات الروسية الإيرانية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، متاح على الرابط،
https://www.politics-dz.com/community

[81] – إيران تشرع ببناء مفاعلين نوويين بتعاون روسي، متاح على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news

[82] – علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، مناح على الرابط :
http://studies.aljazeera.net

[83] -. Quirke, "Iran runs out of money for 2,700 infrastructure schemes", Global Construction Review, 13 January 2015, http://www.globalconstructionreview.com/ news/iran-runs-out-money2700-infrastructure-s3ch8e8m8es

[84] – فهد مزبان خزار الخزار، العلاقات الإيرانية – الروسية التطورات الراهنة وافاق المستقبل، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد(8–9)، 2008 ، ص 50.